اخبار المالية

دائرة المالية
Department of Finance

حكومة دبي
GOVERNMENT OF DUBAI

العـــدد : 1 | 28 ديسمبر – 3 يناير

نشرة اقتصادية مالية يومية تصدر عن إدارة الدراسات الإقتصادية والمالية بـ دائرة المالية – حكومة دبي

مسيرة الإقتصاد العالمي نحو الإنتعاش تشوبها مخاوف من البطالة والمديونية

ودَّع العالم عام 2009 وسط آمال بأن يحمل العام الجديد بوادر انتعاش اقتصادي تتلاشى معه تداعيات الأزمة المالية العالمية، حيث يبشر الاقتصاديون المتفائلون بأن يكون عام 2010 عام الإنتعاش الإقتصادي. ويبدو أن الطريق إلى التعافي المستدام ما زالت هشة بعض الشيء. فالأزمة المالية العالمية تواصل إفراز المزيد من العقبات، آخرها تفاقم المديونيات العامة وتسجيل البطالة مستويات قياسية في منطقة اليورو والولايات المتحدة الأميركية. وترسم المصارف العالمية الكبرى صورة متفائلة يشوبها الحذر لآفاق الإقتصاد العالمي. ومما يعزز أجواء التفاؤل التوقعات القادمة من الولايات المتحدة بنمو أكبر إقتصاد في العالم، بنسبة تتراوح بين 1.5% و2.1% في 2010. وستتخلى الدول المتطورة عن قيادة قاطرة النمو. فأكثر من نصف معدل النمو العالمي المتوقع سيأتي من دول صاعدة مثل الصين والهند اللتين يرجح صندوق النقد نمو اقتصادهما بنسبة تتجاوز 9% و6% على التوالي. توقعات النمو العالمي تطغى عليها الإيجابية، لكن السؤال الذي يحتاج لإجابة هو مدى قدرة الإقتصاد العالمي على التنفس في حال توقف أوكسجين الدعم المالي الحكومي؟

تعليق

توقعت الأمم المتحدة أن تقود آسيا الاقتصاد العالمي للخروج من الأزمة المالية في العام المقبل 2010، واصفة أن انتعاش الاقتصاد سيكون هشًا وسيكون بعيدًا عن أن يكون راسخًا. وأشارت الأمم المتحدة في تقرير إلى أن مخاطر ركود (مضاعف) لا تزال قائمة إذا سارعت الحكومات إلى إنهاء برامج التحفيز الاقتصادي. فقد رجحت نموًا بنسبة 0.9% في اليابان و0.4% في منطقة اليورو و8.8% في الصين، متوقعة أن تشهد الدول الصاعدة لاسيما في آسيا أقوى معدلات للنمو العام القادم. وقال القسم الاقتصادي بالأمم المتحدة في تقرير:" إن إجراءات التحفيز التي اتخذتها كثير من الدول لعبت دورًا كبيرًا في مواجهة التباطؤ الذي بدأ في عام 2007 وألقي اللوم فيه على انهيار أسواق العقارات العالمية". وأشار التقرير السنوي بشأن الوضع الاقتصادي العالمي والاحتمالات لعام 2010 إلى أن الانتعاش (بعيد عن ان يكون راسخًا) ويمكن أن يتوقف فجأة إذا تم سحب إجراءات التحفيز الاقتصادي التي قدر قيمتها بنحو 2.6 تريليون دولار قبل الاوان، وتوقع التقرير اذا واصلت الدول سياسات الدعم تحقيق نمو عالمي (معتدل) يبلغ 2.4% في 2010 مقارنة مع توقعات لنمو بنسبة 3.1% كان صندوق النقد الدولي أصدرها في الاول من اكتوبر. وقال تقرير الامم المتحدة أيضا ان الناتج العالمي سينكمش هذا العام بنسبة 2.2% مقارنة مع انكماش بلغ 1.1% بحسب توقعات صندوق النقد. لكن مسئولين في الأمم المتحدة قالوا ان التناقض في التقديرات يرجع بدرجة كبيرة الى اختلاف طرق الحساب وان النتائج متجانسة في مجملها. وبخصوص الاقتصاد الأمريكي أبدى تقرير الأمم المتحدة تفاؤلا أكثر من صندوق النقد الدولي حيث توقع التقرير نموا بنسبة 2.1% عام 2010 مقارنة مع توقعات صندوق النقد لنمو بنسبة 1.5% وهي تقديرات قال المدير العام للصندوق دومينيك شتراوس انها ربما تكون متشائمة. وحذر التقرير أيضا من الآثار التي قد يتعرض لها الدولار الأمريكي إذا استمر نمو الدين الخارجي للولايات المتحدة. وقال: "إن المزيد من الديون الخارجية للولايات المتحدة ستواصل الضغط النزولي على الدولار وستظل مخاطر تذبذب العملة الرئيسة للاحتياطات العالمية مرتفعة".

الدولية

الصين يمكن ان تصبح الدولة المصدرة الاولى في العالم في 2009

فرنسا: الدين العام يفوق 75% من الناتج المحلي الإجمالي

اليابان تعلن اكبر ميزانية بقيمة تريليون دولار

رئيس الوزراء وين جيباو يؤكد رفض بكين رفع قيمة اليوان

توقعات بزيادة الإنفاق الحكومي في سلطنة عمان 12% في 2010

صفحة 2 ◄

المحلية

دبي تضع الإمارات ودول الخليج على طريق مكافحة الفساد

شراكة استراتيجية بين مجلس دبي الاقتصادي ومركز الإحصاء

الإمارات: تراجع حوالات الأفراد إلى 13.6 مليار دولار في 2009

ديوان المحاسبة يطالب الهيئة الاتحادية للكهرباء والمياه بالتصحيح

صفحة 3 ◄

المقال الفساد: آثاره الاقتصادية وأدوات مواجهته

2010/01/04

الصين يمكن ان تصبح الدولة المصدرة الاولى في العالم في 2009

اكد نائب وزير التجارة الصيني الاثنين ان الصين قد تتقدم على المانيا لتصبح الدولة المصدرة الاولى في العالم في 2009 على الرغم من تباطؤ الصادرات بسبب الازمة الاقتصادية العالمية. وقال جونغ شان في منتدى الاحد ان حصة الصين من التجارة العالمية يفترض ان تتجاوز 9% هذه السنة مقابل 8.6% في 2008. وكانت منظمة التجارة العالمية ذكرت في اغسطس الماضي ان صادرات البضائع الصينية تقدمت بشكل طفيف صادرات المانيا.

فرنسا: الدين العام يفوق 75% من الناتج المحلي الإجمالي

تفاقمت الديون العمومية في فرنسا بـ29.4 مليار يورو خلال الفصل الثالث من العام 2009 ليبلغ حجم المديونية 1457.4 مليار، ما يمثل 75.8% من الناتج المحلي الإجمالي. وتشمل الديون العمومية ديون مؤسسات الدولة وديون إدارة الضمان الاجتماعي والتغطية الصحية، والإدارة العمومية المحلية وهيئات عمومية أخرى ويتوقع المشرع في قانون المالية لعام 2010 أن تقفز الديون العمومية من 67.4% في 2008 إلى 77.1% في 2009، ثم 84% في 2010 و88% في 2011، و90% في 2012 و91% في 2013.

اليابان تعلن اكبر ميزانية بقيمة تريليون دولار

اعلنت اليابان، ثاني اكبر اقتصاد في العالم عن ميزانية غير مسبوقة بقيمة تريليون دولار. واقرت حكومة اليابان الجمعة مسودة ميزانية قياسية بلغ حجمها 92.3 تريليون ين (تريليون دولار) للعام المالي المنتهي في مارس 2011. وتتضمن الميزانية التزاما بتقييد اصدار سندات جديدة وسط مخاوف المستثمرين من ارتفاع الدين العام، الذي ستضيف الميزانية الجديدة اليه 484 مليار دولار.

رئيس الوزراء وين جيباو يؤكد رفض بكين رفع قيمة اليوان

أكد رئيس الوزراء الصيني وين جيباو أن الصين لن تستجيب لطلب رفع قيمة عملة اليوان رغم الضغوط المتزايدة. وأعلن أنه لن يتراجع عن موقفه منتقدا الحمائية، مضيفا أنه سينتهج نفس السياسة في العام المقبل أي الإبقاء على سعر اليوان بنفس سعر الدولار، ما يمكن الصين من الاستفادة من أسعار منخفضة خاصة لصادراتها.

تركيا تعتمد موازنة اكثر تقشفا للعام 2010

اقر البرلمان التركي الجمعة موازنة للعام 2010 تهدف الى تقليص العجز، على الارجح عبر زيادة الضرائب. وتتوقع الموازنة ان يبلغ الانفاق 189,3 مليار دولار اي بزيادة نسبتها 7,6% عن العام الحالي. اما العائدات فيتوقع ان تبلغ 156,2 مليار دولار اي بزيادة 16,1%. وادت الازمة المالية الى ركود الاقتصاد التركي ما ارغم الحكومة على رفع الضرائب عن بعض السلع لتحفيز الطلب عليها. وتتوقع الموازنة الجديدة زيادة النمو ب3,5% والتضخم ب5,3% في 2010. وتراجع نمو الاقتصاد التركي ب8,4% في الاشهر التسعة الاولى من العام.

توقعات بزيادة الإنفاق الحكومي في سلطنة عمان 12% في 2010

من المتوقع أن يزيد الانفاق في ميزانية الحكومة العمانية في 2010 بنسبة 12%، الى 7.18 مليار ريال، بما يعادل 18.7 مليار دولار في حين من المتوقع أن تبلغ الايرادات 6.38 مليار ريال. واضافت الوكالة ان الايرادات المتوقعة تقوم على اساس سعر متوقع للنفط قدره 50 دولارا للبرميل وتوقعت السلطنة عجزا في الميزانية قدره 810 ملايين ريال في 2009، على اساس سعر للنفط قدره 45 دولارا للبرميل. وبلغ متوسط انتاج النفط العماني 806 آلاف برميل يوميا في الاشهر التسعة الاولى من 2009، بزيادة 7.5% عن الفترة نفسها من 2008. وفي خبر آخر، استبعد وزير الاقتصاد العماني تماما احتمال عودة بلاده إلى الوحدة النقدية الخليجية.

تصدير اول شحنة من الايثانول السوداني الى الاتحاد الاوروبي

صدر السودان، الذي يطمح لان يكون المنتج الاول للايثانول في افريقيا، اول شحنة قدرها خمسة ملايين لتر من هذا الوقود الحيوي الى الاتحاد الاوروبي، بحسب ما اكد مسؤول مجموعة كنانة المنتجة. وقال مدير مبيعات المجموعة مجدي حسن ان اربع شحنات اخرى مماثلة سيتم تصديرها الى الاتحاد الاوروبي قبل نهاية فبراير المقبل. واوضح ان قيمة الشحنة الاولى ثلاثة ملايين و300 الف دولار اميركي اي ان سعر اللتر يبلغ 0.66 دولارا.

2010/01/04

دبي تضع الإمارات ودول الخليج على طريق مكافحة الفساد

عززت دبي مؤخرا جهودها لمكافحة الفساد والتعدي على المال العام. وأصدرت قانونا لإسترداد الأموال العامة والأموال المتحصلة بطريقة غير مشروعة. هذا القانون يعرض المتورطين لعقوبات تتراوح بين 5 و 10 سنوات في حال رفضهم رد الأموال. القانون وفقا لحكومة دبي "سيعزز من مكانة الإمارة كمركز اقتصادي عالمي من الطراز الأول". وشهدت الامارة خلال عام 2008 عددا من قضايا الاحتيال الكبرى تورط فيها مسؤولون كبار بشركات شبه حكومية مثل شركة "نخيل" و"دبي للعقارات" و"تمويل" و"ديار" وبنك دبي الاسلامي، ما دفع الحكومة إلى إصدار حزمة من قوانين مكافحة الفساد.

شراكة استراتيجية بين مجلس دبي الاقتصادي ومركز الإحصاء

وقع «مجلس دبي الاقتصادي» و«مركز دبي للإحصاء» اتفاقية لبناء شراكة استراتيجية في مجال البحوث والدراسات والإحصاء وتبادل المعلومات والخبرات. وقال هاني الهاملي، الأمين العام لمجلس دبي الاقتصادي، إن الاتفاقية تأتي في إطار استراتيجية المجلس الرامية إلى بناء شراكات استراتيجية مع مختلف المؤسسات الحكومية بما يدعم نشاطات المجلس ويساهم في تنفيذ المهام الموكل بها، مضيفاً ان مشروع الشراكة مع مركز دبي للإحصاء يكتسب أهمية استثنائية في هذا المجال، نظراً لأهمية المعلومات والتقارير الإحصائية لعمل المجلس من أجل المضي قدماً في نشاطاته المتمثلة في إجراء الدراسات والبحوث الاقتصادية وبلورة المشورة الاقتصادية ورفعها إلى حكومة دبي من أجل تعزيز عملية التنمية الاقتصادية للإمارة.

الإمارات: تراجع حوالات الأفراد إلى 13.6 مليار دولار في 2009

قال مسؤول بإحدى أكبر شركات الصيرفة في الإمارات العربية، إن قيمة التحويلات التي أجراها أفراد من داخل البلاد إلى خارجها عام 2009 تراجعت بنحو 15 في المائة مقارنة مع العام السابق، لتبلغ 13.6 مليار دولار.

«التجارة الخارجية» تحيل إلى مجلس الوزراء مشروعاً لإنشاء مجلس للسياسات التجارية

رفعت وزارة التجارة الخارجية إلى مجلس الوزراء مؤخراً مشروع تشكيل مجلس للسياسات التجارية يضم ممثلين عن مختلف القطاعات الاقتصادية ذات الطابع التصديري في القطاعين العام والخاص، بحسب تقرير لوزارة التجارة الخارجية أصدرته أمس. ويهدف المجلس إلى دفع وتنشيط الصادرات الإماراتية في الأسواق الخارجية وفتح أسواق جديدة أمام المنتجات الوطنية. ويأتي إنشاء المجلس، الذي يضم أيضاً القطاعات الاقتصادية الأخرى التي يمكن أن تكون لها إمكانية تصديرية، في إطار السياسة الاستراتيجية المتعلقة بوضع سياسة تجارية خارجية تواكب تطورات التجارة العالمية وتخدم المصالح الاقتصادية للدولة.

ديوان المحاسبة يطالب الهيئة الاتحادية للكهرباء والمياه بالتصحيح

وجه «ديوان المحاسبة» إلى الهيئة الاتحادية للكهرباء والماء تساؤلاً حول سبب صرف مكافأة أعضاء مجلس الإدارة، الأمر الذي يعد مخالفاً لقرار مجلس الوزراء القاضي بضرورة التزام مجالس إدارات الهيئات والمؤسسات الاتحادية بالمواظبة على عقد اجتماعاتها الدورية المقررة بموجب قوانين إنشائها أو القرارات المنظمة لعملها، وذلك لتيسير أعمال تلك الجهات وتحقيقاً للأهداف المناطة بها، على أن يقوم رؤساء هذه المجالس برفع تقارير ربع سنوية إلى مجلس الوزراء من خلال الأمانة العامة لمجلس الوزراء تبين عدد المرات التي انعقدت فيها تلك المجالس ونسبة حضور أعضائها.

وزارة المالية تتبادل المعلومات مع اقتصادية أبوظبي

وقعت وزارة المالية ودائرة التنمية الاقتصادية في أبوظبي اتفاقية تعاون مشترك اليوم في مقر الدائرة بهدف تبادل المعلومات حول الاستراتيجيات والسياسات المالية والخطط والتشريعات والأنظمة التي يتم تطويرها أو صياغتها أو اقتراحها من قبل الطرفين قبل تقديمها إلى السلطة المختصة للمراجعة والموافقة والتنفيذ. وتنص الاتفاقية على التعاون والتنسيق بين الدائرة ووزارة المالية في تبادل المشورة والدراسة حول المعلومات المتعلقة بالسياسات المالية التي يتم تطويرها أو صياغتها أو اقتراحها من قبل أي من الطرفين قبل تقديم هذه المستندات إلى السلطة المختصة للمراجعة والموافقة والتنفيذ.

2010/01/04

الفساد: آثاره الاقتصادية وأدوات مواجهته

مقدمة

يشكل الفساد الواسع الانتشار والمستمر أحد المشاكل الرئيسية التى تواجه قطاع الأعمال والحكومات والأفراد في جميع أنحاء العالم، ذلك أنه أصبح منذ تسعينات القرن الماضي مشكلة عالمية. فالفساد يقلل من كفاءة الحكومات وتمثل عائقًا رئيسيًا أمام تحقيق عمليات التنمية المستدامة على جميع المستويات.

<u>تعريف الفساد وأنواعه وأسبابه</u>

1. تعريف الفساد

توجد تعريفات عديدة للفساد سنقتصر فقط على تعريفين منها هما التعريف الذى قدمه فيتو تانزى Vito Tanzi، وتعريف البنك الدولى. وفيما يتعلق بالتعريف الأول يعرف **تانزى** الفساد بأنه تعمد عدم تطبيق قواعد العمل في التعامل مع كافة الأطراف بهدف الحصول على مزايا شخصية أو مزايا لذوى الصلة. ويتضمن ذلك التعريف أن الفساد يتحقق عندما يكون للعلاقات الشخصية أو غيرها دور في اتخاذ القرار الاقتصادى المرتبط بمصالح عدة أطراف. ذلك أن التحيز إلى جانب أحد الأطراف المرتبطة بالقرار الاقتصادي يعد شرطًا ضروريًا لسيادة الفساد، ففى غياب التحيز يغيب الفساد. ويعرف **البنك الدولى** الفساد بأنه إساءة استخدام الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب خاصة. ويركز هذا التعريف على الفساد في السلطات العامة وإساءة استخدامها، ويربط بين الفساد وأنشطة الدولة وتدخلها في السوق ووجود القطاع العام. ومن ثم فإن هذا التعريف يستبعد إمكانية وجود الفساد في القطاع الخاص، ويركز بصفة مطلقة على الفساد في القطاع العام. ويتسق هذا التعريف مع رأى جارى بيكر Gary Becker الذى يقول " إذا ألغينا الدولة، فقد ألغينا الفساد".

2. أنواع الفساد:

- يمكن القول بصفة عامة أنه توجد **ثلاثة أنواع من الفساد**. ويشتمل **النوع الأول على الفساد الذى يؤدى إلى تيسير حصول الفرد على حق من حقوقه القانونية** وهو هنا فساد دون سرقة. فوفقًا لما يقوله شليفر وفيشنى Schleifer & Vishney إذا قدم شخص رشوة لتخطى الصفوف وللحصول على خدمة قانونية من جميع الوجوه فإن هذا يعتبر فسادًا ذلك أن القصور في تقديم الخدمات الإدارية يمكن أن يكون متعمداً بهدف خلق الريع وإعادة توزيعه.
- ويختص **النوع الثانى بالفساد الذى ينتهك القواعد القانونية حيث يؤدى إلى التطبيق المتحيز لهذه القواعد**. ويطلق على هذا النوع الفساد الإدارى وهو أكثر أنواع الفساد وضوحًا. وأهم الآثار المباشرة لهذا النوع من الفساد هي عدم تطبيق التشريعات والسياسات العامة بشكل عادل.
- ويتمثل **النوع الثالث فى الفساد الذى يهدف إلى تغيير القواعد المنظمة للدولة من قواعد تراعى المصلحة العامة إلى قواعد وتعليمات تحابى مصالح المفسدين**. وقد استخدم البنك الدولى هذا النوع أساسًا لتفسير واقع الحياة السياسية في بعض الدول. ومن هذا المنطلق يوجد نوع ثالث من الفساد يسمى **الفساد الرمادى** (Gray Corruption) حيث يمثل ممارسات فساد مقبول لدى بعض الشرائح الاجتماعية المستفيدة منه ومرفوض من قبل شرائح أخرى، وتكون بواعث هذا الفساد عوامل متداخلة اقتصادية واجتماعية مثل حالات المحاباة والوساطة وغيرها.

3. أسباب الفساد

توجد أسباب عديدة وراء ظهور الفساد فى المجتمعات المختلفة منها أسباب اقتصادية وتنظيمية وسياسية واجتماعية وقانونية إلا أننا سوف نتناول أهم هذه الأسباب فيما يلى :

1. **عدم وضوح القوانين والأنظمة وتعقيدها وعدم تطبيقها بشكل ملائم وعادل**
2. **غياب الشفافية والمساءلة**
3. **انخفاض معدلات الأجور النسبية فى كل من قطاع الخدمات الحكومية والقطاع العام**
4. **ضعف العقوبة على المخالفات**

آثار الفساد على الاقتصاد القومى

توجد آثار كثيرة للفساد منها السياسى ومنها الاجتماعى ومنها الأخلاقى ومنها الاقتصادى. وإذا كان الفساد يفيد نفراً قليلاً من الأشخاص إلا انه ذات آثار سلبية ضخمة على المجتمع ككل. وسوف نركز هنا على الآثار الاقتصادية فقط، وتتمثل أهمها فيما يلى:

1 – الإخلال بالتخصيص الأمثل للموارد

2 – تعزيز السياسات والأنظمة التى لا تتسق مع المتطلبات الاقتصادية للمجتمع

3 – خفض مستويات الاستثمار والإنتاجية وإعاقة الابتكار

4 – تقليل عنصرى المنافسة والكفاءة

5 – خفض الريع العام وزيادة الإنفاق العام

6 – خفض معدلات النمو ومستويات التشغيل فى المنشآت الصغيرة

أدوات مواجهة الفساد

على الرغم من أن الفساد يختلف في نطاقه وتعريفه باختلاف الدول، إلا أنه في صلبه يتطلب وجود الأدوات العلاجية والإصلاحية لجعلها أكثر كفاءة. ويبقى التحدي هنا هو تعريف أي المؤسسات التي هي العنصر الرئيسي في المشكلة مع إعطاء الأولوية لعملية إصلاحها. فعلى سبيل المثال، وفى حين قد تقوم بعض الدول باشتراط إصلاح تنظيمي كامل، يمكن لدول أخرى أن تحتكم إلى القواعد الصحيحة التي تطبقها على أرض الواقع لكنها تفتقر إلى التطبيق الكافي لتلك الأنظمة. ويجب أن تتناول التدابير المحددة لمواجهة الفساد كلاً من القطاعين العام والخاص سواء بسواء وعلى كل من جانبى العرض والطلب.

1. أدوات مكافحة الفساد في جانب العرض:

أ. **ترسيخ أنظمة سليمة لحوكمة الشركات وتحسين معايير المحاسبة**

ب. **تنفيذ قوائم السلوك الخاصة بالوسطاء**

ت. **تنفيذ وتعزيز قوانين مكافحة الرشوة**

2. مكافحة الفساد في جانب الطلب:

تهدف مبادرات جانب الطلب إلى التقليل إلى الحد الأدنى من الأسباب الكامنة والفرص المتاحة للفساد وتحد من قدرة عناصره على ابتزاز الرشوة والاتفاقيات السرية مقابل خدمات يقدمونها للآخرين. وتشتمل الأدوات الرئيسية على:

أ. **دمج القواعد القانونية والتنظيمية**

ب. **دعم أنظمة الحكومة الإلكترونية**

ت. **إصلاح النظم الضريبية والجمركية**

ث. **دمج إجراءات التفتيش على الأعمال**

ج. **إصلاح المؤسسات الحكومية**

الخلاصة :

كانت مشكلة الفساد قائمة عبر التاريخ وستبقى كذلك، وتعانى منها كافة الأمم والمجتمعات ولكن بمستويات تختلف باختلاف التطور الحضاري والإنساني، وهى مشكلة عالمية أكثر منها مشكلة محلية تخص بلداً معيناً، وبعد انتهاء مرحلة الحرب الباردة دخل العالم في مرحلة جديدة للتكامل الاقتصادي والاندماج تكتنفها صعوبات وتحديات مختلفة خصوصاً بالنسبة للبلدان النامية والتى تمر في مرحلة انتقالية نحو النظام العالمي (العولمة) حيث اقتصاد السوق والمنافسة. وتعتبر تفاقم مشكلة الفساد من أهم وأخطر هذه التحديات نتيجة لتشابك الاقتصادات المحلية بالاقتصاد العالمي حيث تعددت مصادر الفساد وتنوعت أسبابه بين ما هو محلى وما هو خارجي. فبالنسبة للعوامل المحلية، فإن البلدان النامية رزحت في أغلبها تحت نظم شمولية واقتصاديات موجهة شبه مغلقة أدت في مجملها إلى استشراء الفساد وتشويه الاقتصاد والتأثير على البيئة الاجتماعية وإعاقة الإصلاحات الاقتصادية والسياسية. أما بالنسبة للعوامل الخارجية المتمثلة بالتجارة الخارجية والفساد الذى تصدره البلدان المتقدمة والشركات المتعددة الجنسية وتلحق أضرار بالغة في الاقتصاديات المحلية من خلال إفساد المسؤولين الحكوميين. وشكلت الشركات الدولية قوى احتكارية تنتهك السيادة الوطنية.